

صدمة بين أهالي المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين بعد تأجيل محاكمتهم

التغيير

أجلت محكمة في المملكة، الإثنين، جلسة النطق بالحكم على أكثر من 60 أردنيا وفلسطينيا موقوفين في سجون المملكة، حتى 21 يونيو/حزيران المقبل.

وقال رئيس لجنة المعتقلين الأردنيين السياسيين بالمملكة خضر المشايخ، إن جلسة الإثنين، كانت الأخيرة في المحكمة، التي استمرت عاما كاملا.

وجه فيها "الاتهام بدعم كيان إرهابي"، في إشارة إلى مساعدات خيرية قدمت للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة.

وأضاف: "كان من المفترض بعد أسبوعين أن تعقد جلسة النطق بالحكم، لكن المفاجأة تأجل البت في القضية 4 أشهر كاملة، وتحديدًا إلى يوم 11 ذي القعدة، الذي يوافق 21 يونيو/حزيران".

وتابع المشايخ، في بيان: "القرار القضائي شكل مفاجئاً لنا جميعاً، كما أنه غير مفهوم بإطاره القانوني"، متسائلاً: "كيف سيقضي المحكومون نصف سنة قضائية دون وجه حق".

وأوضح أن المحامين توقعوا أن تكون الأحكام إيجابية، تتكلل بالإفراج عن المعتقلين، وذلك بالنظر للتحول السياسي وإفراج المملكة عن عدد من المعتقلين لديها.

سواء مواطنين أو فلسطينيين، إلا أن كل أمنياتهم ذهبت أدراج الرياح بقرار المحكمة اليوم.

وأشار المشايخ إلى أن تأخير الموعد "شكل صدمة كبيرة للمعتقلين وأهاليهم، لأن جلسات المحاكمة قد انتهت ولا داعي للتأجيل، وسط التوقعات السابقة بحدوث إفراج في الملف، ما يعيد القضية إلى مربعها الأول".

وشدد المشايخ على أن قرار المحكمة أوصل رسالة سلبية لجميع الأطراف، أن "ملف المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين لم يغلق بعد، وأنه مرشح للتصعيد، وأن القضية سياسية وليست قضائية".

واستدرك: "لو كانت القضية قضائية لتم البت فيها منذ زمن طويل، كون المعتقلين لم يرتكبوا أي جرم طيلة فترة مكوثهم على أراضي المملكة منذ عقود طويلة".

وكان مراقبون، توقعوا تسريع محاكمة المعتقلين الفلسطينيين بالمملكة، خاصة بعد الحراك السياسي الذي تشهده المنطقة حالياً بعد المصالحة بين ربايعي الحصار وقطر.

والشهر الماضي، تقدمت حركة حماس بالتهنئة لدول الخليج، بعد الإعلان عن المصالحة بين قطر ودول الحصار، وفتح الحدود البرية والبحرية والأجواء بين الأخيرة وبين المملكة، عشية قمة العلا في المملكة.

وتوقع مراقبون، أن تؤدي هذه التهنئة إلى تخفيف الاحتقان بين الرياض والحركة، بما ينعكس على أوضاع المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في المملكة، والمتهمين بالانتماء إلى حركات المقاومة الفلسطينية

وتمويلها والإضرار بأمن المملكة.

وفي 9 سبتمبر/أيلول 2019، أعلنت حماس اعتقال المملكة القيادي بالحركة محمد الخصري ونجله، وقالت إنه كان مسؤولاً عن إدارة العلاقة مع المملكة على مدى عقدين من الزمان، كما تقلد مواقع قيادية عليا في الحركة.

وأضافت الحركة، أن اعتقال الخصري يأتي "ضمن حملة طالت العديد من أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في المملكة"، دون مزيد من الإيضاحات، قبل أن يتم الكشف عن اعتقال 62 شخصا ضمن هذه الحملة.

ولم تصدر الرياض، منذ بدء الحديث عن قضية المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في المملكة، أي تعقيب أو إيضاحات.